وبشكل عام، يمكن القول ان انتفاضة الداخل أعطت لمنظمة التحرير الفلسطينية فرصة اسقاط ما كان تبقّى من أسئلة التشكيك التي أثيرت من قبل بعض الدوائر حول واقعية الحديث عن مقوّمات الاستقلال الفلسطيني، وأتاحت لها تثبيت الخيار الفلسطيني الذي تمّ تجاهله على مدى السّنوات الماضية من عمر الصراع، خياراً وحيداً لا بدّ من ولوجه للخروج بأزمة المنطقة من عنق الزجاجة الذي وصلت اليه، وذلك بعد تراجع الخيارات الاخرى، التي كان يجرى تداولها كمخارج مقترحة لمعالجة أزمة المنطقة. وقد جاء قرار العاهل الاردني بفك الارتباط الاداري والقانوني بالاراضي المحتلة ليجسّد، بشكل ملموس، طبيعة المستجدات التي أفرزتها الانتفاضة، وتفاعلاتها المتشعّبة، لا سيما لجهة ابراز الوجه الفلسطيني للصراع الدائر في المنطقة منذ أربعة عقود، وذلك بعد اسقاط الاساس الواقعي والقانوني للتحرّك على خط «الخيار الاردني»، الذي شكّل، على الدوام، مرتكز جميع المناورات التي حاولت القفز من فوق خيار الاستقلال الفلسطيني.

وعلى هذا الاساس، يمكن القول ان قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر، بين ١٢ ـ ١٩٨٨/١١/١٥، وفي مقدمها اعلان استقلال الدولة الفلسطينية، جاءت نتيجة متوقعة أملتها حركة المتغيّرات التي طرأت على موازين الصراع في المنطقة بعد تفجّر الانتفاضة، وفي الوقت عينه تتويجاً لمسيرة التحوّلات التي شهدها الموقف السياسي الفلسطيني من قضية التسوية خلال العقود الاربعة التي انقضت من عمر الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. الّا ان الاكثر اثارة للاهتمام في قرارات دورة المجلس، في الجزائر، واعلان استقلال الدولة الفلسطينية، هو جرأتها على مواجهة التعقيدات المتعلقة بآلية وضع برنامج الدولة الفلسطينية على سكة التنفيذ الواقعي، في ظل التداخلات الاقليمية، والدولية، التي تتشابك خيوطها على ساحة الصراع الذي تشهده المنطقة. ولا يتعلق الامر هنا، فقط بموضوع اسناد اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الى قوة الشرعية الدولية، متمثّلة في قرارات الامم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، لا سيما القرار الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ «الذي قسّم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية»، والذي «ما زال يوفّر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني»، حسب ما جاء في اعلان الاستقلال، بل، وأيضاً، بما ورد في البيان السياسي الصادر عن أعمال المجلس، وخصوصاً لجهة تأكيد «ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية»، والموافقة على عقد هذا المؤتمر «على قاعدة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، ولتنفيذهما، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في تقرير المصير، عملاً بمبادىء واحكام ميثاق الامم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، أو بالغزو العسكري، ووفق قرارات الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية»[٣٥]. فالموافقة الصريحة التي تضمّنها اعلان الاستقلال والبيان السياسي الصادران عن المجلس على القرارات ١٨١ و٢٤٢ و٣٣٨ ترسم، في تكاملها، صورة الانقلاب النوعي الذي جسّدته الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بالنسبة الى مسيرة الخروج بالموقف السياسي الفلسطيني من أقمطة الرؤيا الايديولوجية التي وضعت أزمة المنطقة في مدار مغلق. ومن اجل توضيح ابعاد هذا الانقلاب، تبرز أهمية العودة الى التحوّلات التي طرأت على الموقف السياسي الفلسطيني من التعقيدات التي تكشفت لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تبحث عن الآلية العملية من اجل تحقيق الاهداف الفلسطينية التي تركزت، منذ العام ١٩٧٤، على هدف انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة. ويتعلق الامر، هنا، خصوصاً، بموضوع التصوّر الفلسطيني بشأن طبيعة الدولة المنشودة،